هيئة بها يكون بدن الانسان في مزاجه وتركيبه بحيث يصدر عنه الافعال كلها صحيحة سالمة واورد الامام الرازي على جعلها اي جعل الصحة
من الحالة والملكة اي من الكيفيات النفسانية سوء لا هو ان مقابلها المرض وليس المرض منها اي من الكيفيات النفسانية فلا يكون الصحة
ايضا منها وانما قلنا ان المرض ليس منها اذ اجناسه اي انواعه المندرجة تحته باتفاق الاطباء سوء المزاج وسوء التركيب وتفرق
الاتصال وهي اي هذه الامور المذكورة اما من الكيفيات المحسوسة او من مقولة الوضع او عدم فان سوء المزاج الذي هو مرض انما يحصل
اذا صار احدى الكيفيات الاربع ازيد او انقص مما ينبغي بحيث لا يبقى الافعال سليمة فهناك امور ثلثة تلك الكيفية وكونها غريبة منافرة
واتصاف البدن بها فان جعل المرض الذي هو سوء المزاج عبارة عن تلك الكيفية كان يقال الحمى هو الحرارة الغريبة كان من الكيفيات المحسوسة
وان جعل عبارة عن كون تلك الكيفية غريبة منافرة كان من باب المضاف وان جعل عبارة عن اتصاف البدن بها كان من قبيل ان ينفعل
اقتصر المص من هذه الاقسام الثلثة على الاول ولذلك حكم بان سوء المزاج من المحسوسات واما سوء التركيب فهو عبارة عن مقدار
او عدد او شكل او وضع او سدد او مجرى مخل بالافعال وليس شيء منها كيفية نفسانية وهو ظ وكون هذه الامور غريبة منافرة
من قبيل المضاف واتصاف البدن بها من مقولة ان ينفعل واقتصر المص من بينها على اعتبار الوضع فعد سوء التركيب منه واما
تفرق الاتصال فظ انه امر عدمي فلا يكون كيفية نفسانية ومنهم من اجاب عن ذلك بان عبارة الاطباء فيها مسامحة والمقصود
ان انواع المرض كيفيات نفسانية غير معتدلة تابعة للامور المذكورة مخلة بالافعال ولا شيء منها اي من الكيفية المحسوسة والوضع والعدم
كيفية نفسانية فلا يكون شيء من المزاج وسوء التركيب وتفرق الاتصال من الكيفيات النفسانية فلا يكون المرض الذي هو جنسها منها
ايضا فلا يكون الصحة منها ايضا لانها تكون عبارة اما عن امور وجودية مقابلة للامور التي سميناها امراضا وهي المزاج الملايم او الهيئة
الملائمة والاتصال الملايم او الهيئة الملائمة والاتصال الملايم واما عن امور عدمية هي عدم تلك الاشياء المسماة بالمرض وعلى التقديرين
لم يكن الصحة كيفية نفسانية اللهم الا اذا ثبت ان هناك كيفيات اخر مغايرة لتلك الوجوديات وهذه العدميات وجعل الصحة عبارة عنها
لكن ذلك مما لم يقم عليه شبهة فضلا عن حجة واورد الامام الرازي في المباحث المشرقية على هذا الحد الذي ذكره للصحة شكوكا واجاب
عنها ايضا الاول لم قدم الملكة على الحالة في الذكر وانما يكون الكيفية النفسانية التي هي الصحة اولا حالة ثم يصير ملكة فلما الملكة النوع
على كونها صحة والحالة اختلف فيها فقيل هي صحة وقيل واسطة فقدمت لذلك او لان الملكة غاية الحالة والعلة الغائية متقدمة في الذهن
وان كانت متاخرة في الوجود الثاني انه اي في الحد اضطراب اذ اسند فيه الفعل وصدوره الى الموضوع والى الصحة فان قوله يصدر
عنها الافعال يدل على ان مبدا الافعال هو تلك الحالة والملكة وقوله من الموضوع يدل على ان مبدءها هو الموضوع ولا يكون المبدا
للفعل بحسب الواقع الا احدهما لامتناع صدور فعل واحد من شيئين على ان يكون كل منها فاعلا له على حدة قلنا الموضوع علة
للفعل السليم والصحة آلة في صدور الفعل السليم عنه فقوله عنها اراد به لاجلها او بواسطتها كما اشرنا اليه وقد صرح بهذا المعنى
في التعريف الكافي في الثالث ايضا واما ما يقال من ان فاعل اصل الفعل هو الموضوع وفاعل سلامته هو الحالة او الملكة فليس بشيء
الا ان يؤول بما ذكرناه الثالث السلم هو الصحيح فالتعريف دوري اي تحديد للشيء بنفسه حيث عرف الصحة بالصحة قلنا السلامة

المأخوذة في تعريف صحة البدن هو صحة الافعال والصحة في الافعال محسوسة معلومة بمقارنة الحس والصحة في البدن غير محسوس فعرف غير المحسوس
بالمحسوس لكونه اجلى فلا اشكال واذا عرفت هذا الذي ذكرناه من حد الصحة وما يتعلق به فالمرض خلاف الصحة ومقابلها فهي حالة او ملكة
يصدر عنها الافعال عن الموضوع لها غير سليمة بل مؤفة وهذا يعم انواع الامراض في الحيوانات والنباتات وقد يختص على قياس ما تقدم
في الصحة بالحيوان او بالانسان وانت خبير بما يرد على هذا الحد فما ذكره الامام من عدم انطباق المرض في الكيفيات النفسانية ولما كان المرض
على هذا الحد مقابل الصحة تقابل التضاد وفي القانون ان المرض هيئة مضادة للصحة وفي الفصل الثاني من سابقة قاطيغورياس من الشفاء
مثل ذلك وفي الفصل الثالث من ان هذه المقالة السابقة ان المرض من حيث هو مرض بالحقيقة عدمي لست اقول من حيث هو مزاج
او الم وهذا يدل على ان التقابل بينهما تقابل العدم والملكة وفي المباحث المشرقية لانا فصلنا بين كلامه اذ فيه وقت المرض امران احدهما
عدم الامر الذي كان مبدا للافعال السليمة وثانيهما مبدا للافعال المؤفة وان جعل الاول مرضا كان كالتقابل تقابل العدم والملكة
وان جعل الثاني مرضا فالتقابل من قبيل التضاد والاظهر ان يقال ان الكيفية في المرض بعدم سلامة الافعال فذلك يكفيه عدم الصحة
المقتضية للسلامة وان اثبت هناك آفة وجودية فلا بد من اثبات هيئة تقتضيها وكان ابن سينا كان مترددا في ذلك فلا واسطة بينهما
اي بين الصحة والمرض المعرفين بهذين التعريفين اذ لا خروج عن النفي والاثبات فالكيفية التي بها يصدر الافعال عن موضوعها اما
ان يكون افعالها سليمة او غير سليمة فالاولى هي الصحة والثانية هي المرض واثبت جالينوس بينهما واسطة وسماها الحالة الثالثة فقال الثالثة
ومن ببعض اعضائه آفة او يمرض مدة كالشتاء ويصح مدة كالصيف لا صحيح ولا مريض وانت تعلم ان ذلك اي اثبات الواسطة بينهما
انما هو لاهمال شروط التقابل من اتحاد المحل والزمان والجهة ولعلمه اذا روعي شروط التقابل بين الصحة والمرض فلا واسطة بينهما
اصلا لان العضو الواحد في زمان واحد من جهة واحدة لا يخ من ان يكون فعله سليما او غير سليم ولا يتصور واسطة بين الصحة والمرض
المعرفين بما مر اذا روعي الشرائط المعتبرة في التقابل وكذا كل متقابلين يمتنع بينهما الواسطة فانما هو اي امتناع الواسطة بينهما باعتبار
شرائط التقابل فانه اذا اهمل شيء من شرائطه جاز ارتفاعهما معا وح يثبت الواسطة بينهما قال ابن سينا من ظن ان بين الصحة والمرض
واسطة هي لا صحة ولا مرض فقد نسي الشرائط التي يجب ان يراعى حتى له واسطة وما ليس له وسطة وتلك الشرائط ان نفرض الموضوع الواحد
بعينه في زمان واحد ويكون الجهة واحدة وح جاز ان يخلو الموضوع منه كان هناك واسطة والا فلا واذا فرض انسان واحد واعتبر
منه عضو واحد في زمان واحد ولا بد اما ان يكون معتدل المزاج سوي التركيب بحيث يكون فعله سليما واما ان لا يكون كذلك فلا واسطة
الا ان يحد الصحة والمرض بحد آخر ويشترط فيه شروط لا حاجة اليها مثل ان يشترط في حد الصحة سلامة جميع الافعال صحيح سالم البعض
ومن كل عضو صحيح من كان بعض اعضائه مؤفا وفي كل وقت صحيح من يصح مدة ويمرض مدة وان لا يكون هناك استعداد مقتضي
سهولة الزوال صحيح الناقه والشيخ والطفل ويشترط في المرض آفة في جميع الافعال في جميع الاوقات صحيح الامور المذكورة من هذه الصفات
ويثبت الواسطة قطعا الا ان النزاع يكون لفظيا الفصل الثالث من فصول الكيف في الكيفيات المختصة بالكميات وفيه
مقصدان الاول انها اي الكيفية المختصة بالكم عارضة للكم اما وحدها فللمنفصل كالزوجية والفردية العارضتين للعدد وكذلك

Copyright © King Saud University